مُقدِّمَةٌ

فِي بَيَانِ مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، والبلاَغَة

الفصاحةُ(*):.....

(*)في اللسان: "الفصاحة : البيان ، فَصُحَ الرجل فصاحة ، فهو فصيح من قوم فُصَحَاء وفِصَاح وفُصُح. وكلام فصيح أى بليغ"، وعرفها الطيبى فى التبيان بقوله:"هى كون اللفظ حسنًا فى حالتى إفراده وتركيبه " التبيان ٢/٤٩٣ بتحقيقى، وقد استنبط تعريفها من كلام ابن الأثير. انظر المثل السائر ١/٩١، ٩٢ ، وقد قصر ابن الأثير الفصاحة على اللفظ دون المعنى ، وهى تفرقة لا معنى لها وذلك لأن حسن الألفاظ ليس ذاتيًّا، وإنما تحسن أو تقبح بحسب موافقتها أو عدم موافقتها لسياقها ومقامها ، وقد بينت ذلك تفصيلاً فى حديثى عن الفصاحة عند الطيبى فى رسالتى للماجستير (الطيبى وجهوده البلاغية). فالحق الذى لا مرية فيه أن الكلمة المفردة قبل دخولها فى سياق من السياقات لا توصف بفصاحة ولا بلاغة، ولا توصف بحسن ولا قبح، أما بعد دخولها فى سياق من السياقات فيمكن الحكم عليها حينئذ بأنها متطابقة مع سياقها فتكون فصيحة وبليغة، أو غير متطابقة فلا توصف بفصاحة ولا بلاغة. ومن الجدير بالذكر أن شيخ البلاغيين الإمام عبدالقاهر الجرجانى لا يفرق بين كل من مصطلحات الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وما شاكل هذه الألفاظ. وهاك كلام عبدالقاهر فى هذا الصدد بنصه، قال فى دلائل الإعجاز: (فصل فى تحقيق القول على "البلاغة" و"الفصاحة"، و"البيان" و"البراعة"، وكل ما شاكل ذلك، مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، ورامو أن يعلموهم ما فى نفوسهم؛ ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم.

ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجرى مجراها، مما يفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة، ثم تبرجها فى صورة هى أبهى وأزين و نق وأعجب وأحق أن تستولى على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب، وأولى بأن تطلق لسان الحامد،

وتطيل رغم الحاسد ولا جهد لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتى المعنى من الجهة التى هى أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذى هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له، وأحرى بأن يكسبه نبلا، ويظهر فيه مزية.

وإذا كان هذا كذلك، فينبغى أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها فى التأليف، -وقبل أن تصير إلى الصورة التى بها يكون الكلم إخبارًا وأمرًا ونهيا واستخبارًا وتعجبًا، وتؤدى فى الجملة معنى من المعانى التى لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة- هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل فى الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذى وضعت له من صاحبتها على ما هى موسومة به، حتى يقال إن "رجلا" أدل على معناها من "فرس" على ما سمى به وحتى يتصور فى الاسمين يوضعان لشيء واحد، أن يكون هذا أحسن نبأ وأبين كشفًا عن صورته من الآخر، فيكون "الليث" مثلا أدل على السبع المعلوم من "الأسد" وحتى أنا لو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية، ساغ لنا أن نجعل لفظة "رجل" أدل على الآدمى الذكر من نظيره فى الفارسية؟.

وهل يقع فى وهم وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن، ومما يكد اللسان أبعد؟.

وهل تجد أحدًا يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعانى جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟.

وهل قالوا: لفظة متمكنة، ومقبولة، وفى خلافه: قلقة، ونابية، ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلق بالثانية فى معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقًا للتالية فى مؤادها)[1].

(١)عبدالقاهر الجرجانى: دلائل الإعجاز- تحقيق أ.د/عبدالحميد هنداوي - ط دار الكتب العلمية- (ص٣٨-٣٩).

بوصف بها المفرد(*)، والكلام، والمتكلّم.

والبلاغة: يوصف بها الأخيران فقط(**).

فالفصاحة فى المفرد: خلوُّهُ من تنافرِ الحروفِ، والغرابةِ، ومخالفةِ القياس:

فالتنافرُ(١)(***) .....

وبذلك تعلم أن كلام المصنف فى الإيضاح: قوله [يقال: ((كلمة فصيحة))، ولا يقال: ((كلمة بليغة))] غير مقبول، وذلك أن الكلمة لا توصف بفصاحة ولا بلاغة خارج سياقها، فحسنها ليس ذاتيًا، ولكن بملاءمتها للسياق والمقام، وحينئذٍ يصح أن توصف بالفصاحة وبالبلاغة أيضًا بهذا الاعتبار، فتأمل(٢).

فمن ثم تعلم أنه لا مانع من وصف الكلمة بالفصاحة والبلاغة فى سياقها لا خارجه، وكذلك لا مانع من وصف الكلام والمتكلم بالفصاحة والبلاغة كذلك، وقد مر بك ما حكى فى اللسان من قولهم: فصح الرجل فصاحة فهو فصيح من قوم فصحاء..إلخ، وقد ورد فى التنزيل ﴿وأخى هارون هو أفصح منى لسانًا﴾ فوصف المتكلم بالفصاحة، وجاء فى لسان العرب وصف الكلام بالفصاحة كذلك وأنها بمعنى البلاغة وذلك كما فى قوله فى اللسان: "وكلام فصيح أى بليغ".

(*)أى الكلمة المفردة فيقال: كلمة فصيحة، وشرط ذلك أن ينظر إلى الكلمة داخل سياقها، لا كما فعل البلاغيون حيث نظروا إلى الكلمة المفردة معزولة عن سياقها، ثم وضعوا لها ما سوف يتلى عليك قريبًا من شروط فصاحتها.

(**)أى يوصف بها الكلام والمتكلم فقط، ولا توصف بها الكلمة المفردة وقد سبق بيانه.

(***)قال المصنف فى الإيضاح: (فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل على اللسان، وعسر النطق بها، كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقتــه؛ فقال: تركتها ترعى الهُعجُــع(٣).

---

(١) هو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها.

(٢)الإيضاح- (ص٢).

(٣)هذه الكلمة لا أصل لها فى اللغة، وقيل: هى اسم لضرب من النبت.

ومنه ما هو دون ذلك، كلفظ مستشزر فى قول امرىء القيس[1]:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلاَ[2].

(*)وما أخذ على امرئ القيس فهذا البيت من التنافر، أرى أنه ليس مخلاً بالفصاحة، بل أقرب ما يوصف به أنه تنافر فنى مقصود، أو لعله جاء تعبيرًا عن تصور الشاعر وتصويره لشَعْر محبوبته الذى وصفه بأنه (أثيث كقنو النخلة المتعثكل) فى البيت قبله، ومن ثم جاءت تلك الكلمة (مستشزرات) بهذا التنافر معبرة تمام التعبير عن كثرة هذا الشعر وارتفاعه وتعثكله وغير ذلك، فاللفظة بتنافرها تعبر عن تلك الصورة أدق تعبير، ومن ثم فإن الشروط التى اشترطها البلاغيون هنا لفصاحة الكلمة ليست مطردة لفصاحتها، وإلا فتأمل تلك الكلمات نحو (ضيزى- أثاقلتم – نلزمكموها- فسيكفيكهم..الخ) وهى كلها كلمات قرآنية خلت من بعض تلك الشروط التى اشترطها البلاغيون لفصاحة الكلمة، فهل يصح بعد ذلك إطلاق الوصف بعدم فصاحتها؟ وما قلناه هنا يصدق على باقى الشروط التى اشترطها البلاغيون لفصاحة الكلمة، وقد تناولت ذلك فى مبحث مطول فى رسالتى للماجستير: الإمام الطيبى: تجديداته وجهوده البلاغية ط. المكتبة التجارية ـــ مكة المكرمة.

---

(١) هو امرؤ القيس بن حجر بن حارث الكندى، من بنى آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمانى الأصل، مولده بنجد أو بمخلاف السكاسك باليمن، كان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، لقنه المهلهل الشعر فقاله وهو غلام، عاش حياته لاهيًا إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، فبلغ ذلك امرؤ القيس وهو جالس للشراب، فقال : " رحم الله أبى، ضيَّعَنى صغيرًا، وحمَّلَنى دمه كبيرًا، لا صحو اليوم ولا سكر غدًا، اليوم خمر وغدًا أمر "، ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بنى أسد، وقال فى ذلك شعرًا كثيرًا، قصد قيصر الروم جوستنياس فى القسطنطينية لنصرته على الفرس فوعده ومطله، ثم ولاّه إمرة فلسطين، فرحل يريدها، فلما كان بأنقرة ظهرت فى جسمه قروح فأقام بها إلى أن مات نحو ٨٠ قبل الهجرة . انظر ترجمته فى الأغانى طبعة دار الكتب العلمية ٣١٩/٩، والشعر والشعراء/٣١، والخزانة ١٦٠/١ .

(٢)الإيضاح- (١٢).

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلاَ(*)

والغرابة(**): نحوُ [من الرجز]:

وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا(1)

أى: كالسيف السُّرَيْجى فى الدقة والاستواء، أو كالسراج فى البريق واللمعان.

(*)الغدائر: الذوائب جمع غديرة. والضمير عائد إلى الفرع فى البيت السابق، وهو قوله:

وَفَرْعٍ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ

مستشزرات: مرتفعات أو مرفوعات، وهى موضع الشاهد. وعجز البيت:

تضل العقاص فى مثنى ومرسل

(**)قال المصنف فى الإيضاح: "والغرابة أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها، فيحتاج فى معرفتها إلى أن ينقر عنها فى كتب اللغة المبسوطة، كما روى (عن) عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار؛ فاجتمع عليه الناس؛ فقال: "مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة؟! إفرنقعوا عنى" أى اجتمعتم تنحوا. أو يخرج لها وجه بعيد. كما فى قول العجاج:

وفاحمًا ومرسنا مسرَّجا

فإنه لم يعرف ما أراد بقوله "مسرجا" حتى اختلف فى تخريجه؛ فقيل: هو من قولهم لسيوف "سريجية" منسوبة إلى قين يقال له سريج، يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجي، وقيل: من السراج، يريد أنه فى البريق كالسراج، وهذا يقرب من قولهم "سرج وجهه" بكسر الراء –أى حسن، و"سرج (الله) وجهه" أى بهجه وحسنه(2).

---

(1) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص١٢٣ وعزاه للعجاج، وأسرار البلاغة١/١٢٤ الفاحم: الشعر الأسود كالفحم. والمرسن: الأنف، ومسرج هى موضع الشاهد لعدم ظهور معناها. وقبله:"ومقلة وحاجبًا مزججا" وقد اختلفوا فى تخريج كلمة (مسرّجا) هذه، فقيل: المعنى وصف الأنف بأنه كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء، وسريج اسم حداد تنسب إليه السيوف، أو كالسراج فى البريق واللمعان، أو هو من قولهم: سرج الله وجهه أى بهجه وحسنه، وقيل غير ذلك.

(2)الإيضاح- (١٢-١٣).

والمخالفةُ[1] نحوُ [من الرجز]:

الْحَمْدُ لله الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ[2]

قيل[3]: ومن الكراهة فى السمع؛ نحوُ [من المتقارب]:

كَرِيمُ الْجِرِشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ[4]

وفيه نَظَرٌ[5]:

وفى الكلام[6]: خلوصُهُ من ضعفِ التأليف(*)، وتنافرِ الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها[7]:

فالضعفُ نحوُ: ضرَبَ غلامُهُ زيدًا.

والتنافُرُ[8]: كقوله [من الرجز]:

وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَـــبْرُ[9]

(*)قال المصنف فى الإيضاح "فالضعف كما فى قولنا "ضرب غلامه زيدًا" فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظًا ممتنع عند الجمهور؛ لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظًا ورتبة.

---

(١) هى أن تكون الكلمة على خلاف قواعد الصرف.

(٢) البيت لأبى النجم الراجز. وبعده: "أنت مليك الناس ربًا فاقبل" والشاهد فيه كلمة (الأجلل) لأن الموافق لقواعد الصرف هو (الأجلّ) بإدغام اللامين.

(٣) أى قيل: فصاحة المفرد خلوص مما سبق ذكره، وأيضًا من الكراهة فى السمع.

(٤) البيت للمتنبى، وهو فى مدح سيف الدولة، والجرشى: النفس. وصدره: مبارك الاسم أغرّ اللقب

(٥) لأن الكراهة فى السمع هنا من قبيل الغرابة.

(٦) أى والفصاحة فى الكلام.

(٧)أى مع فصاحة الكلمات فى ذاتها كمفرادات.

(٨) هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحًا.

(٩) أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٢٣ بلا عزو. وصدره: "وقبر حرب بمكان قفر" وهو مجهول القائل. القفر: الخالى من الماء والكلأ.

وقوله [من الطويل][1]:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ والْوَرى مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي(*)

والتعقيدُ: ألاَّ يكونَ الكلامُ ظاهرَ الدَّلالةِ على المراد؛ لخَلَلٍ: إمَّا فى النظم: كقول الفرزدق فى خال هشام[2]:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ(**)

(*)والشاهد فيه قوله: أمدحه أمدحه، قال المصنف فى الإيضاح فإن فى قوله: "أمدحه" ثقلا ما؛ لما بين الحاء والهاء من تنافر.

قلت: والاستشهاد والتوجيه هنا غير سديدين، وذلك لأنه كان يمكن قبول هذا التعليل لو كان يتحدث عن تنافر الحروف، ولكنه بصدد الحديث عن تنافر الكلمات.

(**)مملكا: أى رجل أعطى الملك وهو هشام المذكور، وأبوأمه: أى أبو أم هشام أى أبوالممدوح وهو خال هشام، وحاصله الإخبار بأن الممدوح لا مثل له فى الناس إلا ابن أخته الذى هو المملك.

قال المصنف فى الإيضاح: "كان حقه أن يقول: وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكًا أبو أمه أبوه، فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى خال هشام بن عبدالملك بن مروان، فقال: وما مثله —يعنى إبراهيم الممدوح— فى الناس حى يقاربه، أى أحد يشبهه فى الفضائل، إلا مملكا، يعنى هشاما، أبو أمه، أى أبو أم هشام أبوه، أى أبو الممدوح؛ فالضمير فى "أمه" للملك، وفى "أبوه" للممدوح، ففصل بين "أبو أمه" وهو مبتدأ و"أبوه" وهو خبره بـ"حى" وهو أجنبى؛ وكذا فصل بين "حى" و"يقاربه" وهو نعت حى بـ"أبوه" وهو أجنبى. وقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فهو كما تراه فى غاية التعقيد.

---

(١) البيت لأبى تمام أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٢٣ وجاء البيت برواية:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى جميعًا ومهما لمته لمته وحدى

(٢) خال هشام بن عبدالملك بن مروان أحد ملوك بنى أمية، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى.

أى: ليس مثله فى الناس حَيٌّ يقاربُهُ إلا مملَّكًا أبو أُمِّه أبوه.

٢- وإمَّا فى الانتقال[١]: كقول الآخر[٢] [من الطويل]:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبوا ... وَتَسْكُبُ عَيْنَاىَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فإن الانتقال[٣] من جمود العين إلى بُخْلِها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور.

(٢٠٥/١) قيل[٤]: ومِنْ كثرة التِّكرارِ، وتتابُعِ الإضافات؛ كقوله [من الطويل]:

سَبُــوحٌ لَهَــا مِنْهَــا عَلَيْهَــا شَوَاهِد[٥]

وقوله [من الطويل][٦]:

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةَ الْجَنْدل اسْجَعِي...[*]

---

[*] جرعا: مقصور جرعاء ولها معان كثيرة، أنسبها لبقية البيت أنها الكثيب جانب منه رمل وجانب منه حجارة ، وحومة الشيء : معظمه، والجندل: أرض ذات حجارة، والسجع: هدير الحمام، والشاهد فى إضافة حمامة إلى جرعا وجرعا إلى حومة، وحومة إلى الجندل.

ويجدر التنبيه هنا إلى أن هذا ونحوه مما ذكر البلاغيون أنه مخل بالفصاحة غير لازم وذلك أن الكلام إذا كان صحيحًا من جهة الوضع اللغوى فلا يصح نفى الفصاحة أو البلاغة عنه أو إثباتها إلا باعتبار مناسبة السياق والمقام أو عدمه، ومن ثم نلاحظ أن المصنف فى الإيضاح قد اضطر إلى استثناء عدد من الأمثلة التى وردت على هذا النحو الذى زعم البلاغيون أنه

---

(١) وهو ما يرجع إلى المعنى أى لخلل واقع فى انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلى إلى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز.

(٢) هو العباس بن الأحنف الشاعر الغزل المشهور. والشاهد فى قوله: لتجمدا.

(٣) أى انتقال الذهن المعهود من جمود العين إلى بخلها بالدموع إنما يكون فى حالة الحزن والبكاء لا فى حالة الفرح والسرور.

(٤) أى فصاحة الكلام ترجع أيضًا إلى خلوصه من كثرة التكرار..... إلخ.

(٥) مثال لكثرة التكرار. والبيت للمتنبى وصدره: وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة، وسبوح أى فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها، كأنها تجرى فى الماء.

(٦) البيت فى الإشارات والتنبيهات/١٣، والتبيان للطيبى٢/٥٢٨ بتحقيقى ، وعجزه:

فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

وفيه نظر!

وفى المتكلّم[1] مَلَكةٌ يَقتدرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ، بلفظٍ فصيح.

والبلاغةُ فى الكلامِ: مطابقتُهُ لِمُقْتَضَى الحالِ، مع فصاحته[*].

مخل بالفصاحة، ومع ذلك فهى حسنة مقبولة لم يستطع أحد أن يصفها بعكس ذلك، فذكر من ذلك قول النبى ﷺ "الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم".

قال الشيخ عبدالقاهر قال الصاحب: إياك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسن، وذكر أنها تستعمل فى الهجاء، كقول القائل:

يا علىُّ بنُ حَمَزَةَ بن عَمارَه أنتَ -واللهِ- ثَلْجَةٌ فى خِيارَه.

ثم قال الشيخ: ولاشك فى ثقل ذلك فى الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف.

ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضًا:

وَظَلْتُ تُديرُ الرَّاحَ أيدى عتاقٍ دَنانير الوُجُوهِ مِلاح.

ومما جاء فيه حسنًا جميلا قول الخالدى يصف غلامًا له:

وَيَعرِفُ الشِّعْر مِثْل مَعْرِفَتِى وَهُو على أنْ يزيدَ مُجتهدُ.

وصيرفِى القريــضِ وزّانُ دينارِ المعانِى الدِّقاق، مُنتقدُ[2].

[*]يعد هذا التعريف من أفضل وأوجز تعريفات البلاغيين لعلم البلاغة وقد أوردت أكثر هذه التعريفات فى كتابى أضواء على مسيرة البلاغة العربية (ص٣٠ إلى ٦٧)، وأوردتها كذلك فى شرحى لكتاب الإيضاح فمن هذه التعريفات تعريف أبى هلال العسكرى (البلاغة: كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه فى نفسه لتمكنه فى نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن.

---

(١) أى الفصاحة الكائنة فى المتكلم.

(٢) الإيضاح- (٩-١٠).

على أن هذا التعريف قد خلا من مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ولعل فى قوله: "واختيار الكلام" ما يغنى عن تلك العبارة، وذلك لأن الاختيار هو مراعاة المطابقة.

وعلى الرغم من أن تعريف أبى هلال لا يتعرض للمطابقة فإنه يركز على التصوير وهو ما اختصوا بدراسته علم البيان فيما بعد.

وأما ابن رشيق (ت٤٦٣هـ) فإنه يورد تعريفات للبلاغة معظمها وارد فى الكتب السابقة؛ ولكنه يتبع هذا كله بتعريف آخر يقول فيه: (والبلاغة: إهداء المعنى إلى القلب فى أحسن صورة من اللفظ).

(فإذا انتقلنا إلى عصر استقرار التأليف البلاغى على يد السكاكى (ت٦٢٦هـ) فإننا نجد أن البلاغة قد قسمت لديه إلى أقسام ثلاثة، ومن ثم كان لابد من وضع تعريف منطقى يشمل تلك الأقسام الثلاثة للبلاغة، فكان تعريفه لها بأنها هى: بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى حدًا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز، والكناية على وجهها.

وهنا نجده قد قصر البلاغة فى هذا التعريف على علمى المعانى والبيان، وكان مقتضى التعريف الجامع أن يشمل علم البديع، إلا أن السكاكى يرى أن البديع ليس علمًا أصيلا من علوم البلاغة، ولكنه تابع للعلمين الأصليين وهما المعانى والبيان، لأنه لا فائدة له لديه سوى تحسين الكلام وتزيينه.

ويتبع السكاكى على هذا التقسيم وهذا التعريف فريق البلاغيين المتأخرين الذين لم يحاولوا الخروج على ذلك التقسيم أو التعريف السكاكى الذى سك به أبو يعقوب علوم البلاغة إلى يومنا هذا، فلم يتفك ذلك العلم مضروبًا بسكته إلى اليوم.

وبالتالى فهو لم ينص فى تعريفه للبلاغة على علم البديع بل لا يراه كذلك علمًا مستقلا، بل يجعله وجوهًا مخصوصة يصار إليها لقصد تحسين الكلام، حيث يقول بعد نهاية بحثه للمعانى والفصاحة: (وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين، فههنا وجوه مخصوصة كثيرًا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعراف منها).

ولذا فهو لا يجعله علمًا مستقلا عن المعانى والبيان بل يجعله تابعًا لعلم المعانى وذلك كما يتضح من تعريفه السابق له.

وعلى الرغم من أن الخطيب القزوينى قد عرف بلاغة الكلام بأنها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته". وقد كان هذا التعريف يصلح أن يكون تعريفًا شاملا لأنواعها الثلاثة إلا أن الخطيب قد عاد فأخرج البديع كذلك عن دائرة البلاغة وكأنه مقحم فيها، أو تابع متطفل عليها. هذا على الرغم من جعله البديع علمًا مستقلا عن المعانى والبيان بعكس صنيع السكاكى حيث جعله تابعا لعلم المعانى، ومما يدل على إخراجه البديع من دائرة البلاغة أنه يقول بعد تعريفه لبلاغة الكلام "وإذ قد عرفت معنى البلاغة فى الكلام وأقسامها ومراتبها، فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة –غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة- تورث الكلام حسنا وقبولا". فهو بذلك يرى أن البديع لا يحقق سوى التحسين والتزيين وأنه لا يحقق غاية البلاغة التى ترجع إليها وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو تعريف الخطيب نفسه للبلاغة.

ويؤكد هذا المعنى شراح التلخيص، وإن كان واضحًا من كلام الخطيب نفسه فى مواضع كثيرة من كتابه، فيقول العلامة التفتازانى فى شرحه لعبارة الخطيب بعد تعريفه للبلاغة: "وتتبعها وجـــوه أخر تورث الكلام حسنًا". "وتتبعها" أى بلاغة الكـــلام

"وجوه أخر" سوى المطابقة والفصاحة "تورث الكلام حسنا" هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع، وفيه إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة، ولفظ تتبعها إشعار بأن هذه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم موصوفًا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من أوصاف الكلام خاصة.

هذا كله يبين إلى أى مدى قد سيطرت هذه الفلسفة على عقول البلاغيين آنذاك، ومما يؤكد هذا -أيضًا- قوله "البلاغة فى الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى والمراد إلى تمييز الكلام الفصيح من غيره...

ومما يحترز به عن الأول -أعنى الخطأ- هو علم المعانى.

وما يحترز به عن الثانى -أعنى التقييد المعنوى- هو علم البيان. وما يعرف به وجوه تحسين الكلام -بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته- هو علم البديع".

ويقول التفتازانى بعد شرحه لكلام الخطيب فى هذا المقام "فظهر أن علم البلاغة منحصر فى علم المعانى والبيان، وأن البلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضًا... ثم احتاجوا إلى معرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا علم البديع" بل إن الخطيب يفجؤك بهذه الحقيقة من أول سطر فى كتابه حيث يقول: "مقدمة فى الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان" فقد أبان بذلك من أول سطر فى كتابه عن إخراج البديع من علم البلاغة وغايتها.

وكذلك فعل صاحب المصباح فقد أخرج علم البديع من تعريف البلاغة على الرغم من كونه أول من خص هذا المصطلح (البديع) بما سماه السكاكى قبله "وجوه تحسين الكلام" فابن مالك يعرف البلاغة بأنها "هى البلوغ فى صوغ الكلام لتأدية المعنى إلى حد له توفية بتمام المراد منه وسلوك جادة الصواب فيه "وقد كان هذا الحد يصلح

.....

كذلك لكى يكون تعريفًا شاملاً للبديع إلا أن ابن مالك عاد فأخرج البديع كذلك حيث قال: "وللبلاغة وجوه مرجعها إلى الاحتراز من الخطأ... وتتبع تلك الوجوه رعاية طرق الفصاحة وهى طرق الإفهام والتبيين، وطرق تزيين الكلام بإيداعه ما يورث القبول من وجوه التحسين" فهو بذلك قد أخرج البديع من حد البلاغة، وأدخله ضمن طرق الفصاحة، وكأنه بذلك يرى أن الفصاحة وما يندرج تحتها من البديع على حد تقسيمه ليس لها صلة بتوفية الكلام تمام المراد منه، وسلوك جادة الصواب فيه.

فإذا نظرنا إلى تعريف الطيبـــى لعلم البلاغة وجدناه يعرفها بأنها هى: (توفية خواص التراكيب فى إفادتها، وإيراد معنى واحد فى طرق مختلفة بدلالتها، وتحسينها من جهة المعنى)[1] وهذا التعريف يتسع ليشمل علم البديع فلم يضق عنه كما فى تعريف البلاغة عند سابقيه بل عند من جاءوا بعده أيضًا من البلاغيين، حيث ينص فى قوله "وتحسينها من جهة المعنى" على أن التحسين المعنوى للتراكيب داخل فى حد البلاغة، وأنها ترجع إليه، وتتوقف عليه، وليست وظيفته مقصورة على تحسين الكلام وتزيينه بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال كما يرى الخطيب وغيره، وبذلك يجعل الطيبـــى علم البديع علمًا مستقلا له كيانه فى البلاغة شأنه فى ذلك شأن العلمين الآخرين، حيث ترجع إليه البلاغة كما ترجع إليهما فهو يقول: "ومرجعها (أى البلاغة) إلى الاحتراز عن الخطأ فى قوانين التركيب وفى طرق دلالتها، وفى التحسين، وما يحترز به عن الأول علم المعانى، وعن الثانى علم البيان، وعن الثالث علم البديع" وثمة أمر آخر يميز تعريف الطيبـــى للبلاغة ويشهد له باستقلاله وهـــو قوله كذلك (وتحسينها من

(١)التبيان للطيبـــى- بتحقيقى- (١/١٤٠).

جهة المعنى) فتقييده هنا "بجهة المعنى" ليدخل بعض البديع فى حد البلاغة ويخرج بعضه منه، والذى يدخل فى حد البلاغة هنا ما تعلق بالمعنى وحده، أو بالمعنى مع اللفظ، أما ما يتعلق باللفظ فقط فمحله عنده فن الفصاحة، كما سيذكر ذلك أول كلامه عن البديع.

وبعد هذه الجولة التى قد طالت بعض الشىء حول تعريفات العلماء لعلم البلاغة فإننا نختار من تلك التعريفات جميعًا تعريف الخطيب القزوينى لها، وهو (مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته).

غير أننا نرى أن يقتصر فيه على قولنا (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) بحذف عبارة (مع فصاحته) وذلك لأنه لا فارق لدينا بين البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل هذه الألفاظ على ما رجحه الإمام عبدالقاهر، وقمنا بتفصيل بيانه فى غير هذا الموضع.

ونحن نرجح هذا التعريف على غيره لأمور:

١-وجازة التعريف.

٢-كونه على وجازته مانعًا، وذلك لأن مطابقة الكلام لمقتضى الحال تقتضى اختيار الألفاظ مع رعاية الأحوال المختلفة، مع العناية بكل الوسائل التعبيرية اللازمة لتحقيق تلك المطابقة، وذلك يشمل كل أنواع البلاغة والفصاحة المذكورة.

ونظرًا لأهمية هذا التعريف فسوف نوليه قدرًا من العناية بالشرح والبيان.

تعد فكرة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" الفكرة الجوهرية التى كان لها أثرها فى توجيه البحث البلاغى وتحديد كثير من مساراته، ونظرة إلى تراثنا البلاغى فى شتى عصوره تكشف لنا إلى أى حد بلغ الاهتمام بتلك المطابقة، تلك التى عدت غاية البحث فى علمى المعانى والبيان، حيث عرف الأول بأنه "علم يعرف به أحوال اللفظ

العربى التى بها يطابق مقتضى الحال" وعرف الثانى بأنه "معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه "بل لقد عرفت بها البلاغة كلها حيث قيل إنها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته".

أما مصطلح الحال فقد كان يرادف فى أغلب استعمالاته لدى البلاغيين مصطلحًا آخر هو المقام؛ فكل من المصطلحين يقصد به مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات التى تصاحب النشاط اللغوى أو تلابسه؛ ويكون لها (أو ينبغى أن يكون) تأثيرها فى ضوء ارتباطه بها وقد ترددت فى تراثنا العربى بصدد ضرورة هذا الارتباط تلك العبارة الذائعة "لكل مقام مقال".

لقد عرفت الحال فى تراثنا البلاغى بأنها : الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يميز كلامه بميزة تعبيرية خاصة، ومعنى ذلك أن الأحوال أو المقامات هى مجموعة المؤثرات (غير اللغوية) التى تؤثر فى لغة الكلام البليغ بحيث تترك فيه بصمات أو ظواهر تعبيرية توائمها وتتنوع بتنوعها، والحال بهذا المفهوم يشمل أمورًا كثيرة منها:

أ-أحوال المخاطب:

فذكاء المخاطب أو غباؤه، وتردده أو إنكاره، وطبقته الاجتماعية وطبيعة ثقافته، وميوله وآراؤه المذهبية وعلاقته بالمتكلم أو بموضوع الكلام، وما إلى ذلك -كلها أحوال ومقامات يتنوع الكلام بتنوعها، بل إن بلاغة الكلام لا تتمثل إلا فى مطابقته لها ومشاكلته إياها، هذا ما يقرره بشر بن المعتمر حيث يقول فى صحيفته: "ينبغى أن تعرف أقدار المعانى، فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين وبين أقدار الحالات فتجعل لكل طبقة كلامًا..." وهو بعينه ما يصرح به السكاكى حيث يقول: "ومقام الكلام مع الذكى يغاير مقام الكلام مع الغبى ولكل ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر".

ب–طبيعة المعنى أو الغرض:

فلكل غرض من الأغراض ما يلائمه من صور وما يليق به من أشكال تعبيرية لا تليق بسواه، يقول القاضي الجرجاني موصيا بضرورة المشاكلة بين التعبير والغرض: "ولا آمرك بإجراء الشعر كله مجرى واحدًا ولا أن تذهب بجميعه مذهب بعضه، بل أرى لك أن تقسم الألفاظ على رتب المعاني فلا يكون غزلك كافتخارك، ولا مديحك كوعيدك، ولا هجاؤك كاستبطائك... بل ترتب كلا مرتبته، وتوفيه حقه، فتلطف إذا تغزلت، وتفخم إذا افتخرت، وتتصرف للمديح تصرف مواقعه".

ت–مجموعة الظروف والاعتبارات الخارجية الداعية إلى الكلام أو المصاحبة له:

من ذلك –مثلا– المناسبة التي قيلت فيها القصيدة، أو سبب نزول الآية الكريمة أو البيئة الزمانية والمكانية للنص، أو ما إلى ذلك من اعتبارات لا يمكن إغفال أثرها في الكلام، أو ضرورة الوقوف عليها والاستئناس بها عند فهمه وتذوقه.

ث–أحوال المتكلم:

والواقع أن "حال المتكلم" هي المراد الأول والجوهري للمطابقة، فالأحوال الثلاث السابقة هي بمثابة "الواقع الخارجي" للتجربة، ذلك الواقع الذي لا يكون العمل الفني رصدًا آليا مباشرًا له، بل تصويرًا فنيًا لرؤية المبدع له، وانفعاله الخاص به، وموقفه المنفرد منه.

ومن ثم ندرك أن الحال هي الباعث للمتكلم إلى أن يميز كلامه بخصوصية تعبيرية ما، وهذه الخصوصية التعبيرية هي ما سماها السكاكي وغيره في تعريف المعاني السابق بخواص التراكيب، وهذه الخواص هي ما يقتضي الحال ذكره، أو ما يعرف بمقتضى الحال حسب اصطلاح هؤلاء البلاغيين.

وتلك الخواص أو المقتضيات هى التى عرضوا لها فى مباحث علم المعانى كالتقديم أو التأخير أو الذكر أو الحذف أو التعريف أو التنكير...إلخ باعتبارها مقتضيات تتنوع بتنوع الأحوال أو المقامات ويكون لها -من ثم- أثرها فى حسن الكلام وبلاغته.

يقول السكاكى فى ذلك: "وارتفاع شأن الكلام فى باب الحسن والقبول وانحطاطه فى ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذى نسميه مقتضى الحال... فإن كان مقتضى الحال طى ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، كذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصًا بشىء من التخصيص فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة...".

ومن هنا نستطيع أن ندرك قيمة الحال أو المقام وما لها من أثر كبير فى استدعاء تلك الخواص التركيبية أو المقتضيات البلاغية، ومن ثم لا غنى لنا عن استكشاف ذلك الحال أو المقام قبل الولوج إلى أى نص أدبى يراد تحليله، والوقوف على مدى إجادة مبدعه فى اختيار تلك الخواص التركيبية التى تعرف بمقتضى الحال.

وإذا كان الحال أو المقام بهذه الدرجة من الأهمية للتحليل البلاغى فإننا ندرك بذلك مدى القصور الذى لحق التحليل البلاغى نتيجة لإغفال هؤلاء البلاغيين جزءًا كبيرًا من الحال أو المقام كإغفالهم لحال المتكلم على سبيل المثال.

ومع ذلك فإننا لا نعدم إشارات جيدة لمراعاة حال المتكلم نجدها فى محاولات بلاغيى المفسرين الذين فطن بعضهم لهذه النقطة وهى مراعاة حال المتكلم فى تحليلاتهم البلاغية، وهؤلاء كالإمام الزمخشرى ومن تأثر به من المفسرين كالإمام الطيبى على سبيل المثال.

فقد اهتم الطيبى فى تطبيقاته البلاغية وفى مؤلفاته البلاغية عامة بمراعاة حال المتكلم حيث لم يقصر نظرته فى مطابقة الكلام لمقتضى الحال على حال المخاطب على نحو ما فعل البلاغيون ويظهر ذلك فى مواضع عديدة من مؤلفاته البلاغية).

فَمقامُ كلٍّ من التنكير، والإطلاق، والتقديم والذكر: يباينُ مقامَ خلافه.

ومَقامُ الفصل: يباينُ مقامَ الوصل.

ومقامُ الإيجاز: يباينُ مقامَ خلافه.

وكذا: خطابُ الذكى مع خطاب الغبيِّ، ولكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ.

وارتفاعُ شأن الكلام فى الحسنِ والقَبولِ بمطابقتِه لِلاعتبارِ المناسب[1]، وانحطاطُهُ بعدمها، فمقتضَى الحالِ: هو الاعتبارُ المناسب[*].

فالبلاغةُ؛ راجعةٌ إلى اللفظِ باعتبار إفادتِه المعنى بالتركيب، وكثيرًا ما يسمَّى ذلك فصاحةً -أيضًا[**]- ولها[2] طرفان:

---

[*]قال المصنف فى الإيضاح: "وهذا أعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال -هو الذى يسميه الشيخ عبدالقاهر بالنظم حيث يقول: النظم توخِّى معانى النحو فيما بين الكلم على حساب الأغراض التى يصاغ لها الكلام.

[**]قال المصنف فى الإيضاح: "فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب، وكثيرًا ما يسمى ذلك فصاحة أيضًا، وهو مراد الشيخ عبدالقاهر بما يكرره فى "دلائل الإعجاز" من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ، كقوله فى أثناء فصل منه: علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصاف راجعة إلى المعانى. وإلى ما يدل عليه بالألفاظ، دون الألفاظ أنفسها.

وإنما قلنا مراده ذلك؛ لأنه صرح فى مواضع من "دلائل الإعجاز" بأن فضيلة الكلام للفظة، لا لمعناه، منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال: فأنت تراه لا يقدم شعرًا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبا أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر.

---

(١) أى ما يقتضيه الحال والمقام.

(٢) أى بلاغة الكلام.

أعلى: وهو حَدُّ الإعجازِ وما يقرُبُ منه.

وأسفَلُ: وهو ما إذا غيِّر الكلامُ عنه إلى ما دونه، التحَقَ عند البلغاء بأصواتِ الحيوانات.

وبينهما مراتبُ كثيرةٌ، وتَتْبَعُها وجوهٌ أُخرُ تُورثُ الكلامَ حسنًا.

وفى المتكلم: ملكةٌ يَقْتَدِرٌ بها على تأليفِ كلامٍ بليغ.

فعُلِم: أنَّ كلَّ بليغٍ فصيحٌ، ولا عكس.

ثم قال: والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصلون، لأنا لا نرى متقدمًا فى علم البلاغة مبرزًا فى شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأي.

ثم نقل عن الجاحظ فى ذلك كلامًا منه قوله: والمعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوي، وإنما الشأن فى إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجود السبك.

ثم قال: ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشيء الذى يقع التصوير فيه، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما أنه محال —إذا أردت النظر فى صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته فيه —أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذى وقع فيه ذلك العمل؛ كذلك محال —إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام —أن تنظر فى مجرد معناه، وكما (أنا) لو فضلنا خاتمًا على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود، أو فصُّه أنفس؛ لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم؛ كذلك ينبغى إذا فضلنا بيتًا على بيت من أجل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام.

هذا لفظه، وهو صريح فى أن الكلام —من حيث هو كلام- لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة؛ فلا تكون راجعة إلى المعنى، وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ؛ فالجمع بينهما بما قدمناه، بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب، وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب.

وأنَّ البلاغةَ مَرْجِعُها:

١- إلى الاحترازِ عن ا ـطأ فى تأدية المعنى المراد.

٢- وإلى تمييزِ الفصيحِ ن غيره:

والثاني[١]: منه ما يُبَيَّنُ ى علمِ متنِ اللغة، أو التصريفِ، أو النحوِ، أو يُدْرَكُ بالحسِّ، وهو ما عدا التعقيدِ المعنويِّ.

وما يُحْتَرَزُ به عن الأوَّل[٢]: علمُ المعانى(*).

وما يُحْتَرَزُ به عن التعقيدِ المعنويِّ: علمُ البيان(**).

(*)يلاحظ أن ما جعله المصنف مختصًا بعلم المعانى -وهو الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد -أمر لا يختص به علم المعانى وحده دون العلمين الآخرين (البيان والبديع)، فالبيان من تشبيه واستعارة وكناية..إلخ لابد أن يراعى فيها مطابقة هذه الصور والأساليب للمعنى المراد، وإلا كانت متكلفة ممقوتة لا توصف ببلاغة ولا بيان، وكذلك سائر فنون البديع من طباق وتورية وسجع وجناس وغير ذلك لابد أن تكون مطابقة للمعنى المراد وإلا كانت حشوا لا فائدة ولا طائل من ورائه، فلا توصف حينئذ ببلاغة ولا بديع.

(**)جعل المصنف علم البيان هو المختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوى، وقد بينا أن علم البيان مشارك لعلم المعانى كذلك فى وظيفته وهى المطابقة لتمام المعنى المراد.

أما وظيفة علم البيان التى حصروه فيها وهى الاحتراز عن التعقيد المعنوى، فقد شرح المصنف فى الإيضاح المقصود بالتعقيد المعنوى فقال: (فالكلام الخالى عن التعقيد المعنوي: ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهرًا، حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ، كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية)[٣].

---

(١) أى تمييز الفصيح من غيره.

(٢) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد.

(٣)الإيضاح- (٨).

وقيل فى معنى التعقيد المعنوى (هو كون التركيب خفى الدلالة على المعنى المراد[1] لخلل فى انتقال الذهن من المعنى الأصلى إلى المعنى المقصود؛ بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى وسائط كثيرة مع عدم ظهور القرائن الدالة على المقصود "بأن يكون فهم المعنى الثانى من الأول بعيدًا عن الفهم عرفا"[2] كما فى قول عباس بن الأحنف:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا[3]

جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الحزن والكمد فأحسن وأصاب فى ذلك، ولكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه التلاقى من الفرح والسرور بقرب أحبته، وهو خفى وبعيد[4]؛ إذ لم يعرف فى كلام العرب عند الدعـــاء

---

(١)بحيث يعمد المتكلم إلى التعبير عن معنى؛ فيستعمل فيه كلمات فى غير معانيها الحقيقية فيسىء اختيار الكلمات للمعنى الذى يريده؛ فيضطرب التعبير، ويلتبس الأمر على السامع نحو: "نشر الملك ألسنته فى المدينة"، تريد جواسيسه، والصواب: نشر عيونه.

(٢)فالمناط فى الصعوبة عدم الجريان على ما يتعاطاه أهل الذوق السليم لا كثرة الوسائط الحسية؛ فإنها قد تكثر من غير صعوبة كما فى قولهم: فلان كثير الرماد: كناية عن المضياف؛ فإن الوسائط كثيرة فيه ولكن لا تعقيد.

(٣)تسكب بالرفع: عطف على "أطلب"، وبالنصب: عطف على "بعد" من قبيل عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل. والمراد طلب استمرار السكب لا أصله؛ لئلا يلزم تحصيل الحاصل.

(٤)ووجه الخفاء والبعد: أن أصل معنى جمود العين جفافها من الدموع عند إرادتها منها، والانتقال منه إلى حصول السرور بعيد؛ لأنه يحتاج إلى وسائط بأن ينتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء، ومنه إلى انتفاء الدمع مطلقًا، ومنه إلى انتفاء الحزن ونحوه "فإن ذلك هو السبب غالبًا فى الدمع"، ومن انتفاء الحزن ونحوه إلى السرور —ولا يخفى أن= =الشاعر قد طوى وحذف جميع هذه الوسائط؛ فأورث بطء الانتقال من المعنى الأصلى الحقيقى إلى المعنى المراد- وخالف حينئذ أسلوب البلغاء؛ فنشأ من ذلك التعقيد المعنوى. واعلم أن الشاعر أراد أن يرضى بالبعد والفراق، ويعود نفسه على مقاساة الأحزان والأشواق، ويتحمل من أجلها حزنًا يفيض من عينيه الدموع؛ ليتوصل بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول —على حد قول الشاعر:

ولطالما اخترت الفراق مغالطًا واحتلتُ فى استثمار غرس ودادى

ورغبت عن ذكر الوصال لأنها تبنى الأمور على خلاف مـــرادى

وما يُعْرَفُ به وجوهُ التحسين: عِلْمُ البديع(*).

وكثيرٌ[1] يسمِّى الجميعَ علمَ البيان.

وبعضُهم يسمِّى الأولَ عِلْمَ المعانى، والأخيريْنِ: عِلْمَ البيان، والثلاثةَ: عِلْمَ البديعِ.

لشخص بالسرور أن يقال له: جمدت عينك، أو: لا زالت عينك جامدة. بل المعروف عندهم أن جمود العين إنما يكنى به عن عدم البكاء حالة الحزن، كما فى قول الخنساء:

أعينـــى، جودا ولا تجمـــدا ألا تبكيان لصخـــر النـــدى

وقول أبى عطاء يرثى ابن هبيرة:

ألا إن عينا لم تجد يومَ واسطٍ عليك بجارى دمعها لجمود[2]

وهكذا كل الكنايات التى تستعملها العرب لأغراض، ويغيرها المتكلم، ويريد بهـــا أغراضًا أخرى –تعتبر خروجًا عن سنن العرب فى استعمالاتهم، ويعد ذلك تعقيـــدًا فى المعنى؛ حيث لا يكون المراد بها واضحًا)[3].

(*)سبق أن بينا عدم اقتصار وظيفة البديع على مجرد التحسين والتزيين وأن له دورًا لا يقل عن العلمين الآخرين –المعانى والبيان– فى تحقيق مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وإلا فإنه إن لم يحقق تلك المطابقة يعد كلفة زائدة لا خير فيه.

---

(١) أى كثير من الناس.

(٢)أى لبخيلة بالدموع.

(٣)جواهر البلاغة- (ص٢١-٢٢-٢٣).